

محاربة الفساد من طرف الهيئات والمنظمات الدولية

أولاً: منظمة الشفافية الدولية

هي منظمة عالمية غير حكومية، يقع مقرها في العاصمة الألمانية "برلين" تأسست سنة 1993، تعرف نفسها بأنها منظمة مجتمع مدني عالمية تقود الحرب ضد الفساد، تجمع الناس معا في تجمع عالمي قوي للعمل على إنهاء الأثر المدمر للفساد على الرجال والنساء والأطفال حول العالم (transparency.org) مهمتها تغيير نحو عالم من دون فساد.

يتمثل سلوكها في الإعلان والتصريح للبيانات والأرقام والاحصائيات الخاصة بالواردات والصادرات، والانفاق الحكومي، من خلال وسائل الإعلام، والوسائل الرقابية الأخرى، والمساءلة، الأمر الذي يتيح للمجتمع والقضاء معرفة مجريات الأمور التي لا بد أن تعلن أمام القضاء والإعلام، تمتلك هذه المنظمة 100 فرع عبر العالم. (سالم، 2021، ص 1483)

وارتكز عمل منظمة الشفافية الدولية من أجل محاربة الفساد على جملة من المبادئ والقواعد أهمها: (بقشيش، بللوشة، 2021، ص 404)

- اعتبار الحركة ضد الفساد حركة عالمية النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية داخل الدولة.

- الاهتمام بمبادئ الديمقراطية والمشاركة واللامركزية والشفافية والمساءلة على المستوى المحلي وتجاوز الانتماءات الحزبية الضيقة في الإدارة والحكم.

- التسليم بوجود أسباب عملية مادية، أخلاقية، ومعنوية تقف وراء ظاهرة الفساد.

- إدراك أن مخاطر الفساد تنطوي على طبيعة عالمية متعددة الحدود الاقليمية لكل دولة فيجب مكافحتها بوسائل تأخذ نفس طبيعة تلك الظاهرة.

- اختراق جدار الصمت الذي يحيط بالفساد والحديث المفصل عن موضوع الفساد من الوجهة المهنية.

- إدراك واقع الفساد إدراكا مشتركا وتعريفه، والكشف عن أوجه النقص في الاجراءات التي تتخذ ضده على الصعيد القومي والدولي.

- تشكيل ائتلافات ضد الفساد بجمع كل الأطراف المختلفة، وبالتعبئة في الوقت ذاته لكل الموارد الضرورية من أجل مكافحته.

- لفت أنظار وسائل الإعلام، إلى أخطار الفساد والكشف عن الأضرار التي تسببها ولا سيما في البلدان النامية.

وتقوم المنظمة على عناصر لتحقيق أهدافها أهمها:

- بناء تحالفات على المستوى المحلي والاقليمي والعالمي تضم: الحكومات، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص من أجل محاربة الفساد الداخلي والخارجي.

- تنظيم ودعم الفروع المحلية للمنظمة لتحقيق مهمتها.

- المساعدة في تصميم وتنفيذ نظم النزاهة الفعالة.

وأصدرت المنظمة سنة 1995 مؤشرا لقياس الفساد في الدول التي يشملها المسح، وهو مؤشر مدركات الفساد ليصبح أحد أهم اصدارات منظمة الشفافية الدولية وأبرز المؤشرات العالمية لتقييم انتشار الفساد في القطاع العام، ويعطي المؤشر لمحة سنوية عن الدرجة النسبية لانتشار الفساد من خلال تصنيف البلدان في مختلف أنحاء العالم وهو مدرج من صفر (فاسد جدا) إلى مئة (نظيف جدا/ نزيه جدا)...(سالم، 2021، ص 1483) "كما تصدر منظمة الشفافية الدولية إصدارات أخرى تعد مكملة لمؤشر مدركات الفساد وهي:

- **مقياس الفساد العالمي:** ويعبر عن آراء الأشخاص في مختلف أنحاء العالم، حيث يقيس مدركاتهم وتجاربهم المتعلقة بالفساد.

- **التقرير العالمي للفساد:** يتعرض التقرير إلى تفاصيل قضايا الفساد في مجال أو قطاع معين، وهو تقرير مواضيعي يستند إلى مجموعة متنوعة من الأبحاث والتحليل التي يجريها الخبراء إلى جانب دراسات الحالات.

- **تقارير تقييم نظام النزاهة الوطني:** هو سلسلة من الدراسات القطرية تعرض تقييما مكثفا ونوعيا لمواطن القوة والضعف في أهم المؤسسات للمساعدة على ترشيد الحكومة ومنع انتشار الفساد في البلدان التي يشملها التقييم.

- **شفافية تقارير الشركات:** تحلل سلسلة هذه الدراسات مدة شفافية تقارير أكبر الشركات في العالم استنادا إلى مجموعة من تدابير مكافحة الفساد.

ولقد طورت منظمة الشفافية الدولية آليات مكافحة الفساد من خلال

الصيغة التالية: الفساد = (الاحتكار + حرية التصرف) - (المساءلة + النزاهة + الشفافية)". (سالم،

2021، ص 1484)

ثانياً: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الإداري

" تم تطويرها تحت رعاية الأمم المتحدة، حيث تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة اتفاقية الأمم المتحدة ضد الفساد الرشوة في 31 أكتوبر 2003 وجرى التوقيع عليها في المكسيك في ديسمبر 2003 شارك في المفاوضات الخاصة بميثاق الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والتي دامت سنتين ودخلت حيز التنفيذ في ديسمبر 2005 أكثر من (130 بلداً)، وقد كانت من بين الدول الموقعة عليها عشر دول عربية وهي: الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، سوريا، الأردن، اليمن، مصر، السعودية، والكويت". (بقي، 2022، ص 64)

ولاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أغراض أساسية تتمثل في: (عبدو، 2019، ص 73)

- ترويج وتدعيم التدابير الرامية إلى منع ومكافحة الفساد بصورة أكفأ وأنجع.
- ترويج وتسيير دعم التعاون الدولي والمساعدة التقنية في مجال منع ومكافحة الفساد بما في ذلك استرداد الموجودات.

- تعزيز النزاهة والمساءلة والإدارة السليمة للشؤون العمومية والممتلكات العمومية.

" وحددت الاتفاقية مجموعة من الأفعال المجرمة التي تقضي على الدول الأطراف وضع تدابير محددة لمحاربتها والقضاء عليها من بينها غسيل الأموال، رشوة الموظفين العموميين الأجانب وموظفي المؤسسات الدولية العمومية، اختلاس الممتلكات أو تبديدها أو تسريبها من الواجبات المفروضة على الدول الأطراف بموجب الاتفاقية تنفيذ سياسات واستراتيجيات منسقة لمكافحة الفساد تركز على مشاركة المجتمع المدني تعكس مبادئ حكم القانون والإدارة السليمة للشؤون والممتلكات العامة، إضافة للنزاهة، الشفافية، المساءلة، اجراء تقييم دوري لتأثير هذه السياسات ومدى ملاءمتها". (بن صويلح، 2023، ص 415-416)

ثالثاً: البنك الدولي

البنك الدولي ليس بنكا بالمعنى العادي الشائع لهذه الكلمة، فهو يتألف من مؤسستين انمائيتين تملكهما البلدان الأعضاء وهما:

- البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)

- المؤسسة الدولية للتنمية (IDA)

المؤسستان تعرفان معا باسم البنك الدولي (World Bank)، ولكل مؤسسة منها دور مختلف ولكنه تعاوني في النهوض برؤية البنك المتمثلة في إقامة عولمة مستدامة تشمل الجميع بحيث يهدف البنك

الدولي للإنشاء والتعمير إلى الحد من الفقر في البلدان المتوسطة الدخل والبلدان الفقيرة المتمتعة بالأهلية الائتمانية، في حين تركز المؤسسة الدولية للتنمية على البلدان الأشد فقرا في العالم التي لا تتمتع بأهلية ائتمانية". (بورزام، 2022، ص 92)

ووضع البنك الدولي استراتيجية فعالة في مجال مكافحة الفساد وتضمنت محاور أساسية أهمها:

أ- العمل على منع ومكافحة الفساد في المشاريع الممولة من قبل البنك الدولي كشرط أساسي لتقديم العون للدول النامية، ودعم المؤسسات المختصة بمكافحة الفساد.

ب- تحديد شروط وضوابط الاقراض

ج- تقديم العون والمساعدة للدول النامية في إطار مكافحة الفساد.

وأنشئ البنك الدولي دائرة خاصة للتحقيق في شبهات الفساد في المشاريع التي يمولها البنك وفي ماله علاقة بتلك المشاريع، وحدد مجموعة من الاجراءات والآليات من حيث نشر أسماء الأفراد والشركات التي عليها مؤشرات فساد أو تلوؤ في تنفيذ المشاريع لغرض عدم اشراكها في تنفيذ المشاريع الجديدة التي تنفذ بتمويل من البنك الدولي لما لذلك من أثر مهم ودور فعال في مكافحة الفساد الدولي من جهة وتعزيز الثقة بعمل البنك الدولي وانجاح مهامه من جهة أخرى. (سكوتي، 2023، ص ص 752-753)

رابعاً: صندوق النقد الدولي

أنشئ صندوق النقد الدولي في عام 1945 بموجب اتفاقية برتيون وودز، وبدأ أعماله في آذار 1947، ومقره في واشنطن، ويسعى الصندوق طبقاً لنصوص الاتفاقية الخاصة بإنشائه وتأسيسه إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي:

- تشجيع التعاون النقدي الدولي وتوسيع التجارة العالمية.

- العمل على تثبيت وتنسيق نظم التعامل النقدي بين الأعضاء ومنع التنافس في تخفيض العملة.

- المعاونة على قيام نظام مرن للدفع بيسر للأعضاء وعقد الصفقات فيما بينهم والمساعدة في إلغاء القيود الخاصة بالعملات الأجنبية وهي القيود التي تعطل تجارة العالم. (الحمداني، 2024)

وقد طرح الصندوق مجالين رئيسيين لمساهمته في مكافحة الفساد:

المجال الأول: تطوير إدارة الموارد العامة ويشمل ذلك اصلاح الخزينة ومديريات الضرائب وإعداد الموازنات العامة، والاجراءات ونظم المحاسبة والتدقيق.

المجال الثاني: خلق بيئة اقتصادية مستقرة وشفافة وبيئة أعمال نظامية تشمل تطوير القوانين المتعلقة بالضرائب والأعمال التجارية. (ممدوح حسن أحمد، 2018، ص 24)

- ويتمتع صندوق النقد الدولي بصلاحيات واسعة في مجال مكافحة الفساد المالي تشمل مجالات الاقتصاد الكلي وتتمثل أساسا في: (بورزام، 2022، ص ص 99-100)
- إدارة شؤون النقد والائتمان وسعر الصرف وما يتعلق بها من السياسات الهيكلية التي تؤثر بها على سياسات القطاع المالي الذي يركز على تنظيم البنوك والمؤسسات المالية والرقابية عليها.
 - حق تقديم المشورة والملاحظات اللازمة لتنظيم السياسات الاقتصادية والمالية والوظيفية الاقراضية، التي تتيح للصندوق إمكانية التدخل لإقراض البلدان المتعثرة وتقديم معونة فنية وتدريبية للدول الأعضاء الراغبة في مكافحة الفساد المالي، ومساعدة الدول الأعضاء على تحسين تسييرها لمواردها العمومية.
 - وضع إطار قانوني مستقر وشفاف لأنشطة القطاع الخاص وتبسيط أنظمتها الجبائية وقانون الأعمال وتدعيم إدارة الضرائب والجمارك.
 - قيام الصندوق بترقية المؤسسات المالية والاقتصادية وجعلها أكثر نجاعة للتصدي للفساد المالي.
 - تدخل الصندوق لإشعار السلطات المختصة عندما تكون أموال كبيرة محل إهدار.

قائمة المراجع المعتمدة في المحاضرة:

الكتب:

- محمد جمعة عبدو، (2019)، الفساد أسبابه ظواهره آثاره الوقاية منه، دار الكتب الوطنية، ليبيا.

المجلات والدوريات العلمية:

- أمال بن صويلح، (2023)، دور اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في تعزيز الجهود الدولية لمناهضته والقضاء عليه، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 06، العدد 02.
- بورزام رمزي، (2022)، دور المؤسسات المالية في مكافحة الفساد، المجلة الجزائرية لقانون الأعمال، المجلد 03، العدد 02.
- سالم إلياس، (ديسمبر 2021)، مكافحة الفساد بين جهود المنظمات الدولية وتعاليم الشريعة الإسلامية، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 06، العدد 02.
- سكوتي خالد، (2023)، الجهود الدولية لمكافحة الفساد، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 16، العدد 01.
- شريهان ممدوح حسن أحمد، (2018)، جهود مكافحة الفساد الإداري والمالي في المملكة العربية السعودية: دراسة مقارنة، المجلة القانونية، المجلد 04، العدد 04.

- علي بقشيش، أمير بللوشة، (2021)، جهود المنظمات الدولية غير الرسمية في مكافحة الفساد،
المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 10، العدد 01.

- كريمة بقدي، (2022)، الآليات الدولية لمكافحة الفساد، مجلة الدراسات الحقوقية، المجلد 09، العدد
02.

المواقع الإلكترونية:

- نضال محمد رشيد صالح الحمداني، (2024-11-29)، دور صندوق النقد الدولي في مكافحة الفساد
الإداري والمالي، almerja.com، الساعة 20:35.